



التنمية الثقافية في الوطن العربي (التنمية الثقافية والنظام السياسي العربي)

د. رواء زكي يونس الطويل

أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/

قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث:

وبقدر ما تكون التنمية ذات رؤية إنسانية أو متمحورة حول الإنسان وطامحة إلى تعزيز مكانة الفرد وحياته وقدراته الإبداعية يكون تكون الحاجة أكبر لزيادة الاستثمار في الثقافة وتحويل التنمية نفسها إلى تنمية ثقافية. وبالعكس، بقدر ما تتنكر التنمية للإنسان وتركز هدفها على تحقيق الربح التجاري أو بناء القوة العسكرية والتفوق فيها تزول الأهمية النسبية للثقافة ويقل الاهتمام بها ومن ورائها بقيم العقل والحرية والسلام .

مقدمة

كشف أول تقرير عربي سنوي عن التنمية الثقافية تعلنه مؤسسة الفكر العربي عن تدني معدل الالتحاق بالتعليم عربياً، مقارنة بدول العالم، وانخفاض معدل الكتب المنشورة عربياً، وكذا انخفاض معدل القراءة، ووفقاً للتقرير الذي يعلنه رئيس المؤسسة الأمير خالد الفيصل من القاهرة والذي شارك في رعايته المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، ومركز الخليج للأبحاث، هناك كتاب يصدر لكل ١٢ ألف مواطن عربي، بينما هناك كتاب لكل ٥٠٠ إنجليزي ولكل ٩٠٠ ألماني.

أي إن معدل القراءة في العالم العربي لا يتجاوز ٤% من معدل القراءة في إنجلترا، فالتقرير على صعيد ملف التعليم مثلاً يعالج قضية الجودة



التعليمية ويقدم بالأرقام والتحليلات المقارنة مختلف عناصر العملية التعليمية في الجامعات العربية مقارنة مع الجامعات الأجنبية، حيث يكشف التقرير أن معدل الالتحاق بالتعليم في الدول العربية لا يتجاوز ٢١,٨% بينما يصل في كوريا الجنوبية إلى ٩١% وأستراليا ٧٢% وإسرائيل ٥٨%. ويبلغ أعلى معدل لالتحاق الإناث بالتعليم في الإمارات ٧٦% والبحرين ٦٨% ولبنان ٦٢% بينما في مصر ٤٥% والسعودية ٤٩% اليمن ٢٥%، واللافت أن متوسط معدل التحاق الإناث بالتعليم في الدول العربية ٤٩% يزيد عن معدله في اليابان (٤٥%)! وكوريا الجنوبية (٣٧%) وتركيا (٤٢%). وعلى مستوى كفاية عدد الأساتذة في التعليم العالي إلى عدد الطلاب، فإن متوسط النسبة في العالم العربي هي أستاذ جامعي لكل ٢٤ طالباً، بينما في اليابان أستاذ جامعي لكل ٨ طلاب فقط، وفي أمريكا أستاذ جامعي لكل ١٣ طالباً. كما يعالج التقرير أيضاً ظاهرة الإقبال الملحوظ من جانب الطلاب العرب على دراسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية مقارنة بدراسة العلوم التطبيقية والبحثية، ومدى انعكاسات هذا الخلل على عملية التنمية، حيث يكشف عن أن دراسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في مصر تبلغ نسبتها ٧٩% من مجموع الملتحقين بالتعليم الجامعي، وهي أعلى نسبة في العالم العربي. على صعيد الإبداع العربي تضمن التقرير رسداً وتحليلاً لما أنتجه العرب عام ٢٠٠٧ في مجالات: الإبداع الشعري والسردى، والسينما، والمسرح، والدراما التلفزيونية، والموسيقى والغناء. وفي كل مجال من هذه المجالات تم رصد حجم الإنتاج العربي ككل وحجم الإنتاج القطري في كل دولة عربية على حدة.

وعلى صعيد ملف الإعلام العربي تضمن التقرير رسداً كمياً وكيفياً لوسائل الإعلام الإلكتروني ومدى الحضور العربي - من حيث اللغة وعدد المواقع وعدد الزوار المتصفحين على شبكة الإنترنت - وكُرس الملف



الخامس والأخير في التقرير للحصاد الثقافي السنوي حيث عالج أهم القضايا والظواهر الثقافية التي ميزت العام ٢٠٠٧ في العالم العربي مثل: الثقافة العربية الأم والثقافات الفرعية، وأزمة القراءة والتواصل، ودور المال في دعم الإبداع العربي، والثقافة العربية المتوسطة؛ وثقافة المنفى، والثقافة العربية وتحديات الإعلام.

فضلاً عن ذلك فقد اشتمل الحصاد الثقافي السنوي على خريطة للأطر المؤسسية للعمل الثقافي العربي سواء من خلال رصد المؤسسات الثقافية العربية الرسمية والخاصة والأهلية، أو رصد المؤسسات الثقافية الدولية والأجنبية العاملة في الدول العربية. ولم يخل التقرير في نهايته من قراءة إحصائية وتحليلية لجوائز الإبداع الثقافي العربي ومدى كفاية وموضوعية المعايير التي تمنح عنها هذه الجوائز، لعل الجديد الذي تضمنه هذا التقرير العربي الأول للتممية الثقافية يتمثل في الأرقام والنتائج التي خلص إليها في رصده للواقع الثقافي العربي.

ففي مجال حركة التأليف والنشر تضمن التقرير تحليلاً استند إلى قاعدة بيانات ضخمة قام بإعدادها فريق بحثي عن إجمالي الكتب التي نشرت في العالم العربي في عام ٢٠٠٧ وبلغت ٢٧٨٠٩ كتب، ولا تمثل الكتب المنشورة في العلوم والمعارف المختلفة من هذا الرقم سوى ١٥%، بينما تصل نسبة الكتب المنشورة في الأدب والأديان والإنسانيات إلى ٦٥%.

كما اهتم التقرير بموضوع الصناعات الثقافية في العالم العربي، التي لا تتوافر عنها إحصائيات دقيقة لما تمثله في الدخل القومي بينما تشكل هذه الصناعات الثقافية ما بين ٥% و ١٠% من قيمة المنتجات في العالم، ويذكر التقرير على سبيل المثال أن العالم العربي لا يصنع أكثر من ٣٥-٤٠% من حاجته لمادة الورق ويستورد نحو ٦٥% في واحدة من الصناعات الثقافية المهمة المرتبطة بالأمن القومي، بينما السودان يضيق



بالمواد الخام التي يُصنع منها الورق بل ويدفع مبالغ للتخلص منها بوصفها نفايات أو مخلفات. كما عالج التقرير ظاهرة المدونات العربية على شبكة الإنترنت، وقدر عدد المدونات العربية بحوالي ٤٩٠ ألف مدونة، وهي نسبة لا تتعدى ٠,٧% من مجموع المدونات عالمياً. ويوجد في مصر وحدها ١٦٢ ألف مدونة، وهو ما يشكل نسبة ٣١% من إجمالي المدونات العربية. أما على صعيد دوافع استخدام الإنترنت لدى المواطن العربي، فيأتي دافع الترفيه أولاً بنسبة ٤٦%، بينما دافع التماس المعلومات يبلغ ٢٦%، ويبلغ مجموع عدد المواقع العربية المسجلة على الإنترنت ٤١٧٤٥ موقعاً إحصائية ٢٠٠٧، ولا يشكل هذا العدد سوى نسبة ٠,٠٢٦% من إجمالي عدد المواقع العالمية. وأعلى معدل لنسبة استخدام الإنترنت إلى عدد السكان على المستوى العربي في الإمارات ٣٣% وقطر ٢٦%، بينما يبلغ في مصر ٧% والسعودية ١١% وسوريا ٧%. وعلى صعيد الإعلام الفضائي يتضمن التقرير بعض الأرقام اللافتة، حيث يبلغ مجموع الفضائيات العربية ٤٨٢ فضائية والرقم في تزايد مستمر، أما على صعيد القنوات الفضائية المتخصصة، فالقنوات الدينية تمثل نسبة ١٩%، قنوات الأغاني ١٨%، أما قنوات الأدب والثقافة فتبلغ ٤,٨%.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من إن الدولة الأكثر تطوراً في مجال الإنتاج الصناعي وتحديثاً في تقنياته وإنفاقاً على البحوث العلمية، والمالكة للرساميل وأسواق المال الحديثة والقوة العسكرية المتفوقة هي القادرة على السيطرة والإمساك بمفاتيح عملية الإنتاج الرأسمالي وحركة السوق العالمية، وبالتالي السيطرة السياسية والثقافية للتصرف كإمبراطورية. وتجعل إيديولوجيا التبعية التابع أسير شبكاتها العنكبوتية استهلاكاً وإنتاجاً وتوزيعاً وسلوكاً ومعايير قيمية وأخلاقية.



إن ضرورة فهم الرأسمالية في بعدها كحقيقة عالمية، وعدم اختزالها إلى مجرد نمط إنتاج رأسمالي يعم الأرض... يجب كشف وتركيب المتناقضات الاجتماعية الخاصة بكل فرع أو مجموعة في النظام العالمي، وفصلها عن بعضها، وبالتالي الخروج من محددات النظرية المركزية الأوروبية للتاريخ والتوسع الرأسمالي.

فالتبعية بهذا المعنى ليست نظام إنتاج كولونيالي، حسب نظرية مهدي عامل، ولا نظام إنتاج رأسمالي تابع في الأطراف للنظام المؤسس، بحسب سمير أمين. كما أنها ليست ثقافة التخلف مقابل ثقافة الحداثة، ولا العقلانية الفلسفية والمادية العلمية مقابل الروحانية واللاعقلانية، ولا الدولة الديمقراطية القومية الحديثة مقابل الدولة الاستبدادية العشائرية العائلية الطائفية، دولة الأعراف وعلاقات القوة بين مجموعات متنوعة الأعراق والثقافات.

مشكلة البحث

في مواجهة التبعية وسياسات التنمية المستقلة في عصر العولمة الأمريكي: إيديولوجيا وسترatégيات، أن التبعية ظاهرة معقدة تتشابك فيها الأعراض الاقتصادية والاجتماعية، والديموغرافية والجغرافية والسياسية والتاريخية. وهي عملية إلحاق قسري بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية، وغزو ثقافي وفكري لتعميم نظام الإنتاج الرأسمالي، وتسويغ للهيمنة التي تمارسها دولة عظمى أو مجموعة دول أحرزت تقدماً في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيات والعلم، فتستخدمها لتحقيق مصالح مادية وإستراتيجية، بما تفرضه على أمم وشعوب أخرى أقل تقدماً، من إجراءات تلزمها بها وتجبرها على تنفيذها، كي يمكنها البقاء.



ويحددها بجانبها السلبي، في كونها انحسار وتراجع القدرة على النمو الذاتي والقدرة على المنافسة. وهي علاقة مؤسسة على القوة بين دول متقدمة تحوز على التقنية الحديثة والثورة العلمية والرساميل الضخمة، وقد أقامت البنى والمؤسسات اللازمة لاستغلال وتشغيل هذه القدرات مؤسسات المال- البنوك والمصارف العملاقة الوطنية والعالمية والشركات وأسواق المال والمصانع والمعامل الحديثة ومراكز البحوث العلمية والجامعات ومؤسسات الدولة الحديثة ومنظومات القوانين، والجيش والقوات المسلحة بكل ما تحوز من أسلحة حديثة متطورة، وبين دول لا تحوز على ذلك، أو تحوز على جزء ضئيل منه.

شبكة الأسباب والمسببات والظروف والشروط المنتجة لذلك التخلف، تاريخية وجغرافية بيئية وثقافية حضارية وإنتاجية اقتصادية، ودولتية حكومية ومؤسسية، وقومية، وسياسية، وعقلانية، ودينية، ومفاهيم أخلاقية وقيم روحية، اتخذت طابعا تاريخيا عبر مراحل من الانهيارات الإيكولوجية والاجتماعية والديموغرافية والبنوية، والغزوات الأجنبية في شروط ملموسة، شكلت مجموعها ظاهرة التخلف والتقدم، والتبعية والغلبة.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان إن الثقافة أضحت اليوم ساحة نزال أيديولوجي في النظام العالمي الجديد، بين دول العالم المتقدم والدول التابعة. وهي الأكثر أهمية من الاقتصاد في قيادة عملية التغيير الاجتماعي، كما يهدف البحث ان الثقافة باتت ملتقى خمسة احتكارات في الآن معا احتكار التكنولوجيات، والاحتكارات العاملة في مجال التدفقات المالية، والاحتكارات العاملة في مجال الحصول على الموارد الطبيعية، والاحتكارات العاملة في مجال الإعلام و الاتصالات، والاحتكارات العاملة في مجال أسلحة الدمار الشامل، ولكي تتمكن البلدان المتأخرة من السير على طريق التقدم



الاجتماعي والتطور الاقتصادي لابد لها من تغيير كامل في الإطار السياسي والفكري والثقافي الذي تعيش ضمنه، فيجب تحطيم التحالف القائم بين البيروقراطية الحاكمة والبرجوازية الكوميرادورية الطفيلية، وبين الفكر التقليدي وثقافة السلطة ونسف مرتكزات الدولة الأمنية كواقع وإيديولوجياً و ثقافة التبرير وثقافة التغيير.

فرضية البحث

يفترض البحث أن هناك حلقة مركزية في تاريخ كل أمة تشكل مفتاحاً لفهم تكوين وخصائص وتطورات تاريخ هذه الأمة، بما أن هذه الحلقة نقطة اتصال وانفصال واستمرار وانقطاع، منها يبدأ التقدم أو الانهيار، وعلينا أن نمحص مظاهرها ونتحرى مفاعيلها كما تظهر في المصائر التراجيدية لقياداتها ولل قوى الاجتماعية والسياسية التي حملت أعباء الكفاح، وجسدت قيمه وأخلاقياته ومنظومته الثقافية، والمشروع الحضاري والرؤى الفكرية التي كانت توجه ممارستها لإنجاز برامجها السياسية والاقتصادية، بما في ذلك التركيز على ديناميكية العلاقات الداخلية مع الحلفاء والمعارضين والعلاقات الخارجية وكيفية إدارة الصراع لتحقيق الأهداف المرجوة.

الباب الاول : مفهوم التنمية الثقافية

مفهوم التنمية الثقافية مفهوم حديث بالنسبة لأدبيات التنمية في العالم العربي، وذلك لأن الدارج حتى فترة قريبة من الآن في مصطلحات التنمية كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنالك مفهوم شامل هو التنمية البشرية، والحقيقة أن التنمية مفهوم شامل يغطي كافة مجالات حياة الإنسان^(١).

١. التنمية



تحدد التنمية بصفقتها عملية مركبة وشاملة ومتعددة الأبعاد تتعدى مجرى النمو الاقتصادي والاجتماعي وما ينتج عنه من خبرات، كما أن التنمية تعني جهدا واعيا مخططا له لتحسين ظروف المستقبل وتقوم على توظيف كافة الجهود، وتوسيع مجالات النشاط الإنساني، وتعزيز القدرات الإنسانية، ومشاركة فعالة من المجتمع سواء في السعي إلى تحقيق الأهداف أو المشاركة في جني ثمارها، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت من فرص النمو .

٢ . الثقافة

الثقافة هي المعيار الذي تتحدد به هوية كل مجتمع بشري، ولا يمكننا تصور مجتمع بلا ثقافة، ولكل مرحلة من مراحل حياة المجتمع سمات ثقافية تتأثر وتتأثر في عوامل نهوضه أو تفككه، وتتواجد داخل المجتمع نفسه مجموعة من الثقافات الفرعية لتغير في السمات والمظاهر والمستويات المعيشية وطرائق الإنتاج، وبهذا فإن الثقافة الفرعية هي ثقافة قطاع مميز من المجتمع، لها جزء ومستوى مما للمجتمع من خصائص، إضافة إلى انفرادها بخصائص ذاتية، ويكتسب الفرد الثقافة من مجتمعه، ولكن بوصفه عضو في قطاع اجتماعي معين فإنه لا يحمل كل ما في ذلك المجتمع من عناصر الثقافة، ويشار إلى أن مفهوم الثقافة إلى حد اليوم لم يقر له قرار، فهو من المفاهيم أو المصطلحات الزئبقية أو العائمة، فنحن إذا حاولنا تتبع هذا المصطلح نجده يزيد على المائتين ويختلف مفهومنا لرجوعه تاريخيا لتطورات عديدة سواء من حيث مدلوله أو تعريفه الأنثروبولوجي، ولعل أكثر التعريفات انتشارا واعتمادا هو تعريف العالم الانجليزي أدوارد تايلور مؤسس الأنثروبولوجيا الثقافية الأوروبية إذ يقول: الثقافة أو المدنية هي الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وأي قدرات أو عادات يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع^(١).



٣. الثقافة السياسية

هي مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية^(٣).

٤. مفهوم الثقافة السياسية

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة. والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع .. وهي تختلف من بلد لآخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات.

٥. تعريف الثقافة السياسية

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة. وتعني أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم. ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشئى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي. ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات



الفرعية : ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة، والعمال، والفلاحين، والمرأة.. الخ. وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه. أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكماً ومحكومين^(٤).

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي: تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع. الثقافة السياسية ثقافة فرعية. فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع. تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع. هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

٦. التنمية الثقافية

بالاستناد إلى تعريف التنمية فإن التنمية الثقافية جهد واع مخطط له من أجل إحداث تغير ثقافي مما يعني تغيراً في الفكر وأساليب السلوك، وقدرة



على التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية والعناصر الجديدة المستحدثة، واستبعاد العناصر التي يثبت عجزها عن التناغم مع الجديد والمستحدث الذي لا يمكن التنكر له أو تجاهله^(٥).

ويرى الأستاذ سامي سفيان في تعريف بنفس المنحى أن التتمية الثقافية هي التعامل مع عامل المتغير في الثقافة السائدة سواء في الذائقة الجمالية النمطية المستقرة ثقافة الآداب والفنون وجمالياتها أوفي منحى التوجه العلمي في الثقافة ثقافة العلوم وذلك بالبحث والتجريب والاختيار واكتساب المهارات والمعرفة، للانعتاق من إطار النمطية والاستقرار وتحقيق تطلعات مستقبلية إبتكارية نتجاوز بها مرحلة النقل والتقليد واستيراد المناهج والنظريات والقيم والمفاهيم، مثلما نستورد الآلات والتكنولوجيا في ثقافتنا العلمية والتقنية السائدة.

والتممية الثقافية هي وضع خطة متحركة ذات منهاج وفلسفة واضحين، للتغلب على النواقص والثغرات والاحتياجات الثقافية وملئ الفراغ، خلال فترة زمنية محددة وبمعدلات يمكن قياسها، أي أنها فضاء تتحرك فيه مدارات معرفية غير محددة بمنهجية أوليات أكثر أهمية، لتطوير وجدان معرفي مستقبلي يأخذ بتطورات قدرات الإنسان على الإبداع الحياتي وينفي التقليد والنقل، فضاء وآفاق للثقافة تجعل الصعب ممكنا والمعقد بسيطا والإشكالي قابلا للحل^(٦).

الباب الثاني : حق الانسان بالثقافة

١. تجريد الانسان من حقه في الثقافة يساوي تجريده من بشريته وأدميته إن أهمية البعد الثقافي للتنمية قد جعلت "لويس دوللو" يعتبر الإعلان عن حق الإنسان بالثقافة أحد الثورات الثقافية الهامة في القرن العشرين، فهو يرى أن الإعلان عن الحق في الثقافة الذي أصبح أحد بنود حقوق



الإنسان يمثل الثورة الثقافية الثانية في القرن العشرين، إن تجريد الإنسان من حقه في الثقافة بصرف النظر عن الحقوق السياسية والاقتصادية الأخرى يساوي تجريده من بشريته وأدميته، فهو الكائن الوحيد المثقف، بمعنى القادر على الخلق عن طريق التفكير.

وتتعاظم أهمية البعد الثقافي في التنمية في ظل ظروف التخلف التاريخي، فالثقافة في مثل هذه الظروف هي الوسيلة الوحيدة المتوفرة لدى الإنسان للتأكيد على أدميته واسترجاع حقوقه الأخرى، ذلك أن الثقافة بمعنى التفكير غير قابلة للمصادرة، بينما باقي الحقوق الأخرى قد تصادر فتغرب الإنسان المعني بالحق فيها وعلى هذا النحو، فإنه في ظل ظروف تاريخية متخلفة لا بد أن تأخذ الثقافة طابعا نقديا وتكون شكلا من أشكال الدفاع عن الذات الإنسانية الحرة، وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الباحثين والمفكرين يميلون إلى الاعتقاد أن من الأسباب الرئيسة لتخلف العالم الثالث، هو الفشل في الأخذ في الحسبان قوة الثقافة كعامل مؤثر يمكن أن يساعد على التقدم أو عرقلته.

لقد أكدت مؤتمرات اليونسكو العديدة التي عقدت في العقدين الماضيين على أهمية الاعتراف بالبعد الثقافي ضمن منوال التنمية والتأكيد على الهويات الثقافية، وفتح آفاق المشاركة في الحياة الثقافية مع دعم التعاون الثقافي الدولي، وقد أعتبر من الضروري اعتماد القيم الكونية، وفي آن واحد التعددية الثقافية، بحيث تهدف السياسات لثقافية إلى المحافظة على تعددية المبادرات الثقافية وحمايتها قصد دعم التفاهم والاعتبار والاحترام بين الأفراد والأوطان في مجابهة مخاطر الصراعات والتغلب عليها.

وهذا ما جعل الثقافة بالمنظور الكوني الجديد في قلب عملية الوجود البشري، وعملية التنمية الإنسانية من منطلق أن الثقافة هي مجمل الخطوط المميزة روحانيا أو ماديا وفكريا وحسيا، هذه الخطوط التي تميز مجتمعا ما



أو مجموعة اجتماعية وهي تعني الفنون والآداب وطرائق الحياة ونوعية الحياة الاجتماعية ومنظومة القيم والتقاليد والمعتقدات عوائق التتممية الثقافية، الظروف الحالية للمجتمع والثقافة العربيين تواجه عوائق عديدة تغيب شروط التقدم الثقافي، ولعل أهم هذه العوائق^(٧):

- ١- غياب الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان، بالذات حق التفكير والتعبير والعقيدة.
- ٢- التخلف الاقتصادي والفقر وأثرهما في الحرمان من الحقوق الثقافية.
- ٣- انتشار الفكر غير العلمي وسطوته على الجماهير البسيطة.
- ٤- سيادة نظم التعليم التقليدي مقابل التعليم النقدي.
- ٥- انتشار الأمية بأنواعها الأبجدية، الثقافية، التكنولوجية.

٢. آفاق مستقبلية لتنمية ثقافية في العالم العربي^(٨)

- ١- نظرة جديدة للتراث بقصد استلهاه الأصيل فيه والإنساني ونبذ ما تراكم فيه من أفكار ورؤى وليدة عصور الاضمحلال والتدهور.
- ٢- النظر إلى التعليم باعتباره منظومة متكاملة تهدف إلى إرساء قيم إعمال العقل دون الاعتماد على النقل، والتأكيد على النظرة الموضوعية، واتساع الأفق في التعامل مع ثقافات الغير، وربط التعليم بضرورات الحياة الاجتماعية.
- ٣- وضع استراتيجية دائمة للقضاء على الأمية في البلدان العربية والتي تشكل تحدياً لكل خطط التتممية الثقافية بل استهزاء بكل منجزاتها، ويمكن في هذا المجال للمتقنين العرب أن يتبنوا برنامجاً لمحو الأمية يشاركون فيه بأنفسهم، ويضربون المثل عن التحامهم الحقيقي والفعلي بجماهير الشعب الذي يتشدقون ويتحدثون باسمه وقدراته.



- ٤- التأكيد على الثقافة العلمية ودورها في خلق مناخات تحترم البحث العلمي وتؤمن بدور التجارب العلمية في إثراء حياتنا ومفاهيمنا دون ما معارضة بينها وبين الثقافة الإنسانية، فالثقافتان جناحان لطائر واحد، يثران العقل والوجدان ويساعدان إلى حد كبير في القضاء على ثنائية الفكر، التي تخلق التصادم المزيف بين العلم والإبداع رغم ما يحويه الإبداع من فكر متسق وما يمثلته العلم من إبداع لا ينكره أحد.
- ٥- إرساء قيم ثقافية وطنية - عالمية جيدة، تصون الهوية الوطنية، ولا تعزل نفسها أو تتوقع على ذاتها، خائفة من غيرها، مضخمة من شأن نفسها عن حق أو عن غير حق.
- ٦- رفع القيود المفروضة على العمل الأهلي بتكويناته ومنظماته، وإفساح المجال أمامه ليحقق رسالته في نشر الوعي، وتدريب كوادره على العمل الخلاق التطوعي، وإعطائه الفرصة للعمل بحرية في النشأة والتأسيس والممارسة.
- ٧- تأكيد الحرية والديموقراطية للفرد والجماعة على كل الأصعدة الفكرية والسياسية والاجتماعية كشرط أساسي لقيام وعي عربي مدرك لذاته وللعالم من حوله الآن ومستقبلاً.
- ٨- إنشاء مجالس على مستوى العالم العربي في العلوم والفنون والآداب تتبنى وضع أسس للعمل العلمي والثقافي للدول العربية، وتساهم في توحيد الجهود العلمية للباحثين العرب في كل مجالات المعرفة بغاية الوصول إلى منظومة متكاملة من المعرفة تساهم في النهضة العربية المرتقبة، مواكبة للتطورات الكبرى التي يشهدها عالم اليوم من المعرفة والثقافة والتقدم المذهل في كافة المجالات^(٩). يمكن القول بأن مفهوم التنمية الثقافية يهدف إلى تطوير الذهنيات والمدارك والأخلاقيات وتطوير طرائق الفكر والتفكير والإبداع لخلق حالة فعل مجتمعية



ديناميكية مستمرة للارتقاء بمستوى الوعي البشري إلى آفاق تطويرية كبرى، إلى الركب الذي كانت عليه الثقافة العربية القومية معطاء وثرية وذات إخصاب متجدد ومبدع لمجمل التاريخ الحضاري الإنساني في كل أوقاته^(١٠).

٣. ثقافة التنمية أم تنمية الثقافة في عصر العولمة

على إثر إصدار التقرير الثقافي الأول عن التنمية الثقافية في الوطن العربي جاء المؤتمر السابع لمؤسسة الفكر العربي في القاهرة، والذي زخر بالعديد من الأفكار حول ثقافة التنمية وتنمية الثقافة، وإمكانية صناعة طريق للنهضة، وكيف يمكن أن تنطلق نهضة الأمة من تراث عريق، وفهم لمقتضيات العصر.. تناقش فيها ما يزيد على ٧٠٠ مفكر ومبدع وباحث عربي من خلال جلسات المؤتمر^(١١).

وضع الدكتور أحمد كمال أبو المجد محددات لمفهوم أوسع للثقافة موضحاً أن هناك ثلاثة مستويات للثقافة:

الأول: المعلومات، أي أن تعرف الشيء، وهذه مقدمة الثقافة وليس جوهرها.
والثاني: المعرفة، وهي نوع من المعلومات المدققة المحققة التي توسع الإدراك.

والثالث: القيم، وهي في النهاية التي تصنع أمة تنظر إلى الكون وخالقه وذاتها الفردية والجماعية وعلاقاتها بالناس ثم أهدافها النهائية، وهذه النظرة الغائبة حاضرة في كل نشاط إنساني، سواء انتبه أصحابها إليها وأفصحوا عنها أم لا. كاشفاً عن آفة العالم العربي كله وهو في عدم أمانة النقل لدى بطانة الحكام لما يعانيه الشعب، مؤكداً على أن هذا لا يبئ الحكام، بل هنا بالتحديد تكون مسئولية الحكام، فالحديث يحدد صنفان من أمتي إذا صلحوا صلح باقي الناس.. الأمراء والعلماء. طارحاً خلال كلمته مشكلة كبرى



سوف تواجه الأمة العربية والإسلامية خلال السنوات القادمة، وهي النظرة العربية لثقافة حقوق الإنسان مؤكداً أن مصر ودولنا العربية ستحاكم من مجلس حقوق الإنسان العالمي، وسيكون دور المحاكمة على مصر عام ٢٠١٠، ولا مهرب لنظام من المحاكمة العامة على مضيافا: اكتشفنا من خلال تجربتنا في المجلس غياب ثقافة حقوق الإنسان عن كل من الحاكم والمحكوم، وكذلك عن فكرنا القومي والديني، وقد آن الأوان لناخذها مأخذ الجد؛ لأن فيها الأمان للأمة بأكملها فكل عربي ومسلم يتحرك في الدنيا معلقة برقبته تهمة أنه خطر على قيم الحضارة الغربية.

وفي محاولة لتأصيل مفهوم أوسع للتنمية الثقافية قال الدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب إن هناك مفهومًا خاطئًا في العالم العربي عن التنمية، فنحن نتحدث عنها باعتبارها عملية اقتصادية فقط، والأمور نفسه بالنسبة للحديث عن عملية الثقافة والتي نتعامل معها على أنها معرفة خاصة يستأثر بها بعض الناس دون غيرهم، أما الواقع فيؤكد على أن مفهوم التنمية هو مفهوم أوسع من ذلك، بحيث يشمل كافة نواحي التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية فيما يمتد مفهوم الثقافة ليشمل كافة النواحي الحياتية، ومن منطلق فهمنا الصحيح لهذين المعنيين يمكننا التعامل مع بواطن الإيجابيات والسلبيات في الثقافة العربية السائدة في عالمنا العربي^(١٢).

وفيما وصف بأنه طرح جديد قال الفقي: إن الميراث الحضاري الثري والمتنوع قد يشكل عبئا على أصحابه، لقد ورثت الأمة العربية حضارات مختلفة وديانات قديمة، ويمكننا القول بأن ما ورثته الأمة العربية من ركام حضاري أثقل كاهلها، وفي أحيان كثيرة يكون هذا الركام الحضاري أزمة، كما هو الحال بالنسبة للهند على سبيل المثال، والتي نرى فيها الناس يموتون جوعا بينما الأبقار تسد الشوارع.



ويضيف الفقي قائلاً بأننا كعرب نعيش في الماضي إلى حد كبير، ونلوك تاريخنا ونستعيده، ولكننا لا نعيش الواقع، وأصبحنا نعيش في حالة اتكالية حتى أصبحنا عالة على العصر، نقول ما لا نفعل، ونفعل ما لا نقول، ونتهم الغرب بالازدواجية بينما نعاني نحن من تلك الاتكالية، وفي مصر على سبيل المثال تحدثنا عن ثورة صناعية وثورة خضراء وثورة فضائية، ولكننا للأسف بدأنا دون أن ننهي ما بدأناه.

ويضيف الفقي أن معظم قضايانا العربية ليست اقتصادية أو سياسية وإنما قضايا ثقافية، مشيراً إلى أن العالم العربي يحتاج إلى جيوش تفكير ليأخذوا بيده، وعلينا أن نتذكر أننا في مصر على سبيل المثال بدأنا ثورتنا التصنيعية مع الهند لكننا لم نكمل المشوار، وبالتالي أصبحت الهند دولة متقدمة في مجالات عديدة من بينها مجال الحبوب الغذائية والفضاء، بل يركب رئيسها سيارة هندية الصنع، والسبب أننا لم نفكر في التوصل للتنمية بمعناها الشامل، واعتبر الفقي أن تغيير طريقة تفكير العقل العربي مع مفهوم الثقافة بمعناها الشامل هو المخرج، متسائلاً: لماذا نحن متهمون بالتخلف رغم أن ديننا يحثنا على التفكير والاستماع إلى الرأي والرأي الآخر؟ السبب هو أننا متقولبون في جحور دون الانطلاق منها، وفي سبتمبر ٢٠٠١ تم اجتياحنا سياسياً وثقافياً واقتصادياً، والأمريكيون يهدمون البيت علينا ويطالبوننا بأن ندفع نحن ثمن الهدم، ولخص الفقي الحلول من وجهة نظره في عدد من القضايا تضمنت تطوير العقل العربي بحيث يمتلك الجدية والاستمرار، إضافة إلى توفر الإرادة السياسية بما يؤدي إلى إحداث تغيير في العالم العربي يبدأ من الرأس.

بينما عرض الكاتب السيد ياسين لمفهوم الغرب لثقافة التنمية في عصر المجتمع الصناعي، والذي استند على ثلاثة قيم أساسية الفردية، وهي محاولة استخلاص الفرد من البنى الشمولية والتي كانت سائدة في المجتمع



الزراعي، والعقلانية التي كانت محك الحكم على الأشياء، والحرية، والتي تلخصت في سياسة التفكير والتعبير والتنظيم، وهذه القيم السائدة أساسية على مستوى النظرية وأيضاً التطبيق، مشيراً إلى أننا انتقلنا حالياً من الحداثة إلى العولمة، ولخص السيد ياسين رؤيته حول التنمية الثقافية والنهضة في عالمنا العربي بضرورة توافر الديمقراطية والشفافية وحرية تداول المعلومات لكل مواطن، ولا تقدم بدون توافر هذه الأمور التي لم تتحقق في عالمنا العربي حتى الآن، وليس هناك مجتمع معرفة بغير اقتصاد وإبداع وإنتاج، وتسببت الأمية التي تبلغ ٤٠% في الوطن العربي في عدد من هذه المشاكل، وأضاف أن الإعلام العالمي والمحلي يفرض على صانع القرار أو المثقف قدراً كبيراً من الإبداع اليومي، يتلخص في كيفية مجابهة المشكلات. إن هذه الأحداث أصبحت تفرض نفسها بشكل لا يمكن التحايل عليه أو التهرب منه، كيف يمكن أن تحدث التنمية في بلد عربي أو إسلامي إذا كانت مهددة باضطرابات أو حروب أهلية، وما يحدث في العراق ولبنان والصومال وأفغانستان وباكستان وغيرها، كيفية حدوث تنمية ونصف المجتمع مشلول - في إشارة إلى المرأة - التي لا تأخذ حقها في الانخراط في العمل والوظائف والتعليم، إمكانية منافسة المجتمعات الأخرى في مجتمعات عربية يغلب على النظام التعليمي فيها سياسة التلقين والحفظ عن ظهر قلب مقارنة بالبلدان المتقدمة التي يتبعون فيها نهجاً آخر يعود الطالب على التفكير الحر وإيجاد حلول بنفسه^(١٣).

الباب الثالث: الصراع بين الماضي والحاضر

١. العقل التبريري العربي

أن الأمر يتعلق بثلاث أمور أساسية حول العلاقة بين الثقافة والتخلف، وثقافة التبعية، والثقافة والتغيير والإصلاح. ويركز على أن التبعية والتخلف



هما نتيجة لثقافة فقدت نبضها الإبداعي، وأصبحت في حالة أزمة تبحث في تاريخها عن مبررات وجودها أكثر مما تبحث عن حاضرها ومستقبلها، في تنمية معاييرها القيمية والعملية، لمواجهة التحديات والتطورات العاصفة الجارية في العالم .

إن دور التراث الفكري السياسي والجهادي في تكوين الثقافة العربية الحديثة: الحروب ضد الفرنجة (الصلبيين) في العصور الوسطى نموذجاً، الحروب التي شنتها أوروبا الغربية تحت شعارات الصليب وبقيادة باباوات روما، وأطلقت عليها اسم الحروب الصليبية في حين سماها العرب الحروب ضد الفرنجة الغزاة لأرض العرب والإسلام، لعل هذه الحروب التي استمرت أكثر من مائتي عام، هي الحدث الأهم في تشكيل تاريخنا الحديث، ووعينا للعلاقات مع أوروبا^(١٤).

إن التراث الفكري المقاوم والثقافة الجهادية التي نسجتها الحروب ضد الفرنجة، ما تزال حاضرة في الفكر العربي الحديث، وثقافة المقاومة الراسخة في لا وعي الأمة أفراداً وجماعات، وهي المعين الذي تتغذى منه في صبرها وصمودها أمام الغزو المتعدد الأشكال والوجوه والمسميات.

ففي أعقاب الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك والبننتاجون في شهر سبتمبر ايلول ٢٠٠١، أعلن جورج بوش الابن الحرب الصليبية على الإرهاب العربي والإسلامي، وصرح الجنرال الأمريكي وليام بويكن، رئيس قسم الاستخبارات في البننتاجون بعد غزو العراق في مارس/أبريل (آذار/ نيسان) ٢٠٠٣ واشتداد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي بأن إله المسلمين وثن، وأن الحرب على الإرهاب هي حرب من أجل المسيحية. المسلمون يكرهون الولايات المتحدة لأنها أمة مسيحية، ولن يتم القضاء على عدونا الروحي إلا إذا وحدنا صفوفنا ضده باسم يسوع المسيح.



وفي محاضرة لخوسية ماريا أنزار رئيس وزراء أسبانيا السابق في جامعة جورج تاون الأمريكية في أواخر سبتمبر ايلول من العام ٢٠٠٤، قال: إن مشكلة أسبانيا مع تنظيم القاعدة والإرهاب الإسلامي لم تبدأ مع أزمة العراق، بل يجب أن نعود إلى الوراء لتبدأ في القرن الثامن الميلادي، عندما تعرضت أسبانيا للغزو من جانب المغاربة، ورفضت أن تكون جزءا من العالم الإسلامي، وخاضت معركة طويلة لاستعادة هويتها، حتى طردت العرب من شبه جزيرة إيبيريا التي كانت تحمل اسم الأندلس في القرن الخامس عشر الميلادي.

من جهة أخرى، يلاحظ أن الليبيراليين والوضعيين العرب يقولون بأن التخلف والتبعية اللذين يحيطان بنا يجعلان من المستحيل أن ننتصر في المواجهة الراهنة، وعلينا أولا أن ندخل الحضارة الحديثة ونستنبطها ونوطنها في مجتمعاتنا، حتى نستطيع الحديث عن مواجهة تمتلك بعض شروط التقدم لتحقيق ما هو ممكن في الظروف السائدة^(١٥)، وأنه من الضروري الاعتماد على ما تحقق منذ عصر الثورة العربية الإسلامية بقيادة النبي محمد والخلفاء الراشدين والعصر الإمبراطوري المزهري للخلافة الأموية والعباسية عصر التفتح والتوسع والنهضة العلمية والثقافية، وجعله القاعدة التي توجه تطلعاتنا نحو الدولة العربية الحديثة، وبناء مفاهيمنا حول حاضرنا المتخلف قياسا إلى ماضينا العظيم.

إن علاقة التبعية في الجوهر علاقة تناحريه صدامية، وبنفس الوقت تواصلية انقطاعية، إذ تشكل نمطا متسقا للعلاقة بين الأمم بقيادة طبقة رأسمالية حديثة، ليست من أصول تراتبية عريقة بالنبال أو الفروسية أو الكهنوت حربية أو سلالية ذات امتيازات متوارثة عائلية أو إقطاعية وأرستقراطية. فهي تعتمد على حيازتها للرأسمال وأدوات الإنتاج والتقنيات الحديثة وتستند إلى العلم والخبرات التكنولوجية والسوق والمنافسة، بل قل



الحروب والصراعات المدمرة فيما بينها سعيا وراء الربح والمغانم، متجددة باستمرار مع تطورات نظام الإنتاج الرأسمالي نفسه، واتساعه وتعميقه بإفصاحه عن مكنوناته وآفاقه في تظاهرات وأزمات، تفصح عن قانونه الأساس المتمثل بتجده على طريق الاكتمال والسيادة العالمية، في تواصله بالقوة والفعل وانقطاعاته بالمواجهة الاجتماعية الداخلية، وتتناقضاته البنوية وثورات، وكفاح الدول التابعة والحروب السرية والعلنية بين مراكزه العظمى من أجل حيازة القوة، وبالتالي المنافع المادية، لتعيد صياغته بعد كل أزمة وفق تناسب القوى الطبقيّة التي صعدت وامتلكت التكنولوجيات الأحدث، والتي تتجدد في كل عقد تقريبا^(١٦).

وتستند علاقات التبعية، إلى إيديولوجيا تكاد أن تكون ديانة وضعية... تعتمد المال، بل الرأسمال والتكنولوجيات، والعلم الوضعي التجريبي قاعدة ومنطلقا لبناء عالم جديد، والعقلانية والمادية فلسفة سامية لبناء ثقافة حديثة لإنسان جديد، صفته الأساس أنه منتج وصانع ومنظم اقتصادي وإداري وسياسي ومفكر وعالم، له رسالة وضعية هي تحرير البشرية من الدين والخرافة ونشر العقلانية وأنوار العلم والحرية. وهي رسالة تفاضلية تتحمل مسؤولياتها الأمم التي سبقت وقادت العالم في هذا السياق، وامتلكت هذا الحق بالفعل والممارسة وما أنجزته في ميادين الصناعة والعلم.

إن علاقة التبعية التي تربط بين هذه الأمم الأخيرة والأمم المتقدمة هي، علاقة مفروضة من المتبوع على التابع، عبر شبكة من العلائق المؤسساتية ظاهرها اقتصادي سياسي ومحتواها إنتاجي تقني علمي ومرجعيتها ثقافية، تنتجها علاقات السوق العالمية التي تتحكم بتدفق السلع والرساميل والقوى العاملة والأفكار والتقنيات، بحسب ما تقتضي المصالح المادية للطبقات المالكة والمهيمنة على وسائل الإنتاج والدولة والمؤسسات الأخرى الاقتصادية والعلمية والسياسية^(١٧).



التبعية، هي مركب ثقافي اقتصادي يتضمن التقدم والتخلف في وحدة جدلية وعلاقة متكاملة تفصل وتوصل، في عملية التناقض والتضاد والنفي والصراع والتجاوز. فتنمية التخلف تظهر وكأنها وقف التقدم في المراكز المتقدمة، لتظهر وكأنها النقيض المقوض للحدث، فتنتج عدم التكافؤ في الاقتصاد والثقافة بين مجتمعات ذات حضارات عريقة، تريد الحفاظ على هويتها وبنفس الوقت ملائمة أوضاعها للاستفادة من إنجازات واختراعات وتقنيات وعلوم الحضارة الحديثة، ومؤسساتها في بناء الدولة والاقتصاد^(١٨).

إن نمط الإنتاج الرأسمالي هو النمط الاقتصادي الأول غير القادر على الوجود بذاته، فهو بحاجة إلى أنظمة اقتصادية أخرى كأدوات وكترية للنمو والتكاثر. وهنا معنى التبعية الاقتصادية، أما التبعية السياسية فمعناها، أن حدود السيادة للدول التابعة ضيقة بالأصل، وتضيق وتنقلص باستمرار على إقليمها وشعبها وثرواتها الطبيعية وقواها العاملة، وعلى كيفية استخدام مواردها المالية والعلمية والتكنولوجية، وعلى إنتاجها المادي والروحي، مما يدخلها في أزمة هوية نتيجة سياسات التجزئة والتفتيت أو الضم والإلحاق، التي رسمت بها ولها الإمبريالية حدودها كدول بحسب ما قدرت مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، وجعلتها نهائية لا يجوز تغييرها إلا بموافقتها.

وأما التبعية الثقافية فأشد التباسا وخطورة من التبعية السياسية والاقتصادية، فهي تعيد تشكيل الفكر والثقافة والشخصية القومية والفردية والمجتمعية للأمة التابعة، خدمة للأهداف العامة للإمبراطورية الرأسمالية في أعلى مراحلها. فتعمل ثقافة العولمة الإمبراطورية وفق إستراتيجية الحذف والإلغاء، وقوانين الاحتواء والتجاوز للثقافات القومية والوطنية ابتداء بتغيير مناهج التربية والتعليم والمعايير الأخلاقية، وانتهاء بكنس سلم القيم التي تشكل جوهر الهوية القومية، واستبدالها بنماذج المعايير الاستهلاكية الأمريكية المستندة إلى منظومة أخلاقية مغايرة، مرجعيتها الفكرية الفلسفة



البراماتية وخطابها السياسي أيديولوجيا الرأسمالية، متوسلة بالإعلام المرسل عبر القنوات الفضائية، وعن طريق أفلام الفيديو والسينما، وشبكة الإنترنت والمواد الإعلامية المنتجة للدعاية والنشر الواسع لثقافة الاستهلاك والتوزيع والإنتاج الإمبريالية، وأدوات الاتصالات وآليات إيصال هذه الثقافة إلى جميع أنحاء العالم^(١٩).

بالتالي، فالتحول إلى الكونية لا يتم على مستوى الأسواق والتجارة والعمل فحسب، بل يخلق صورا من التجانس والترابط في ميادين الحياة المختلفة، بالدمج بين الاقتصاد والثقافة عبر المجالات المتعددة، الإثني بالهجرة والتقني والمالي والإعلامي والأيديولوجي والقيمي بالتجارة والمثاقفة... الخ.

٢. طبيعة العقل في الثقافة العربية المعاصرة^(٢٠)

١- عقل هروبي أنتجته الأوقات الحرجة والأزمنة الصعبة، أزمنة الاستبداد والهزائم والضعف والتخلف، وكرست فيه مجموعة من القدرات الذاتية، تجعله يتعامل مع الوقائع الجارية وأحداث العالم وقضاياها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بمنهج التبشير، وبوعي عامي يخلو من التفكير العميق والنظر الدقيق والبصيرة النافذة، التي تجهد لتكوين مفاهيم علمية معرفية مقارنة للواقع، هو من مفرزات سياسات العنف والقوة التي ظلت تمارس على الإنسان والمجتمع العربيين سواء من السلطات المعرفية أو السياسية، يضاف إليها علاقات التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية التي فرضتها علينا الإمبريالية والعولمة المعاصرة، وما تصدر إلينا من أفكار وقيم ومناهج، لا نستوعب إحداها حتى تمسك بنا أخرى جديدة وأكثر حداثة وما بعد الحداثة، فتختلط علينا المسائل والإشكاليات وتتعدد فلا نستطيع التمكن من العلم، فيلجأ عقلنا لتبسيط القضايا والتعامل بها ومعها على قدر ما يمكن استيعابه منها، فلا يجد أسهل من اختراع



الحجج والذرائع لتفسير حدوثها، بما يعكس جوانبها السطحية ويرضي رغباته وطموحاته، بل لنقل أوهامه، أي تبرير هزائمه وانتصاراته بأكبر قدر من توهين العقل والأسباب وتعظيم دور الشروط غير الملموسة. والعقل التبريري قادر، فضلا عن ذلك، على تسويق أعقد القضايا وإلباسها ثوب الحقيقة والصدق، بالانتقال من الشيء إلى ضده، بأن يجمع ويساوي بين المتناقضات من المفاهيم في وحدة غير جدلية في نفس النص الثقافي، بين الرأسمالية والاشتراكية، وبين الاستبداد والحرية، وبين الاستقلال والاحتلال، والخيانة والأمانة والشرف والغدر والوضاعة، وبين التبعية والتنمية الوطنية، والوحدة والانفصال، ويقدمها على أنها مترادفات. وهكذا تفقد المفاهيم معانيها ودلالاتها، فتضيع الحقيقة في المواقف التبريرية التي تتغير بحسب تطور الأوضاع العالمية، وليس لأسباب موضوعية وذاتية عربية.

٢- وهو عقل تبسّطي وتوفيقي لأنه أحادي البنية، لا إشكاليات معرفية فيه، ولا علاقات جدلية، والتوفيقية أساسه باعتبارها تجمع بين منهج تجريبي علمي غربي، وعقائدية إيمانية موروثة بالتقليل من أهمية المتناقضات والتضاد بين المنهجين، وما قد ينتج عن التوتر بينهما مما يؤدي إلى انهيارات الموضوع المبني عليها بالكامل.

٣- وهو عقل ذرائعي تلفيقي، يتوسل بأوهى الأسباب والحجج، والمنطق الاسترجاعي التلفيقي المرتبط بالنتائج العملية، والمنافع المادية التي نتجت في الممارسة كذرائع لإثبات صحة وكذب الأفكار والمعارف التي افترضها كموجهات لنشاطه الاجتماعي والفكري والاقتصادي والنظري.

٤- وهو عقل مذهبي دوغمائي وعقائدي بامتياز، مشبع بالعصبوية والتحيز، لا يرى الوقائع والأحداث إلا من زاوية القبول أو الرفض، التأييد أو



الكره، الحب أو البغض، داخل وخارج. فالداخل هو الحق المطلق، والخارج هو الشر المستطير.

٥- وهو عقل سلطوي كونه يتماهي مع الشمولية والاستبداد السياسي. فهو لا يؤمن بالحوار لفتح آفاق معرفية وثقافية لإغناء المهد الثقافي، وتتويع أفكاره وخياراته للوصول إلى أفضل الحلول للمشاكل والقضايا القومية والوطنية، ويلجأ للإكراه والعنف لفرض معتقداته على الآخر، لأن كل معارض أو مخالف هو عدو مفترض يجب تهديم فكره، ولا يتورع عن طلب المساعدة من السلطات السياسية والأمنية والمعرفية لتحريمه وجعله خارج القانون إن عجز عن مواجهته فكراً. ولا بأس من سحق أشخاصه، لأن هذا هو المنهج القادر على الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة العقيدة ووحدة الأمة، لأن الوحدة لا تكون عنده إلا بالتشابه والتماثل والإيمان بأصول فكرية وثقافية واحدة، وتستند إلى ترديد نفس الأقوال والشعارات وهذه واحدة الجمود والموت^(٢١).

٣. الإعلام العالمي لغرض تغيير الثقافة والمفاهيم (الحرب الثقافية)

أطلقت مؤسسة الفكر العربي من القاهرة التقرير العربي الأول للتممية الثقافية الذي يناقش إيجابيات وسلبيات المجال الثقافي العربي ويضعها أمام صانعي السياسات والباحثين. ويرصد التقرير الذي شارك في إعداده ما يزيد عن ٤٠ باحثاً عربياً واقع التتممية الثقافية في الوطن العربي بهدف بناء قاعدة معلوماتية تعين الباحثين العرب في بناء مشروع نهضوي عربي شامل بإرساء قيم المعرفة والنقد والمراجعة وحوار الذات، حسب قول معديه^(٢٢).

وأشار وزير الثقافة المصري فاروق حسني في كلمته في حفل الإعلان عن التقرير، إلى أن هذا العمل كشف حساب دقيق توثيقي للتراث والفكر والإبداع الثقافي العربي، قام به فكر ومال عربي من مؤسسة غير حكومية.



وشدد حسني في الحفل الذي حضره أيضا رئيس مؤسسة الفكر العربي الأمير خالد الفيصل وعدد كبير من المثقفين والإعلاميين العرب، على أن الحرب القادمة حرب ثقافية تستلزم دفاع الشعوب العربية عن هويتها. من جانبه أكد عضو الهيئة الاستشارية لمؤسسة الفكر العربي ورئيس المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بدولة الإمارات العربية المتحدة عبد الله النجار أن التقرير أعدته نخبة من العلماء والمفكرين العرب عاشوا في سباق ماراتوني خلال عام مضى وبجهد متواصل، وواجهتهم مشكلة عدم توافر المعلومات مما تطلب مضاعفة جهود الجمع والرصد والتحليل.

وشدد النجار في حديث للجزيرة نت على أن التنمية لا تتحقق بالثقافة والفكر وحدهما أو بالعلم وحده وإنما بكليهما، مشيراً إلى أن النشر العلمي لا بد أن يتحول لبراءات اختراع تطور الواقع الاقتصادي. وقال إن واقع التعليم العربي هو أهم قضية وإن الإعلام العلمي مهم لمد الجسور بين العلماء وصناع القرار والقطاعات الاجتماعية الشعبية ولتغيير الثقافة والمفاهيم نحو الأفضل. ويغطي التقرير الذي تقرر أن يصدر سنوياً - عدداً من الملفات الرئيسية على رأسها التعليم العربي من حيث تنوع وتطور مؤسسات التعليم العالي، والفرص الدراسية وأزمة ضبط الجودة، ودور العلوم الإنسانية والاجتماعية في صلب التنمية.

٤. التنمية الثقافية من منظور أدوات الثقافة

من المؤشرات التي رصدها التقرير في ملف التعليم زيادة الطلب على التعليم العالي، حيث ارتفع عدد الطلاب من ٨٩٥ ألفاً عام ١٩٧٥ إلى نحو سبعة ملايين ومائتي ألف عام ٢٠٠٦، أي بزيادة تقدر نسبتها بـ ٨٠٠%. ومن المؤشرات السلبية في هذا المجال أيضاً انخفاض متوسط معدل الالتحاق الصافي بالتعليم قبل الابتدائي في البلدان العربية مجتمعة حيث



بلغ ٢٢% فقط، أما معدل الالتحاق الصافي بمرحلة التعليم الابتدائي فبلغ ٨٤%، وهي معدلات اعتبر التقرير أنها منخفضة. وناقش التقرير الذي يعد الأول من نوعه في الوطن العربي، كذلك قضية الإعلام بتجلياته المقروءة والمسموعة والمرئية والرقمية، وحركة التأليف والنشر والإبداع بتجلياتها في مجال الأدب والسينما والمسرح والموسيقى والغناء، إضافة للحصاد الثقافي السنوي في العالم العربي في العام ٢٠٠٧ ويشير التقرير إلى تناقص وقلة نصيب الفرد من الصحف المتخصصة داخل أغلب الدول العربية، بالإضافة إلى قصور دور تلك الموجودة وانخفاض معدل نصيب المواطن منها، وهو ما اعتبره تراجعاً في المشهد الإعلامي^(٢٣).

ينطلق التقرير من اعتبار التتمية الثقافية العصب الأساسي لعملية التتمية البشرية عموماً. هذه التتمية البشرية التي تفترض وتتطلب استثمار العناصر البشرية وتنمية العلوم والمعارف العملية والنظرية والقدرات والمهارات التقنية والتطبيقية وصولاً إلى الإبداع في كل مجال من مجالات التتمية الثقافية. إن هذا التقرير، الذي يُعد الأول من نوعه في المنطقة العربية، والذي يصدر سنوياً عن مؤسسة أهلية عربية بتمويل عربي، اتجه إلى رصد واقع التتمية الثقافية في اثنتين وعشرين دولة عربية. وقد تضمن خمسة ملفات أساسية هي التعليم تتوع مؤسسات التعليم العالي، الفرص الدراسية، أزمة ضبط الجودة والإنسانيات والعلوم الاجتماعية في صلب التتمية، المرأة في التعليم العالي، آفاق التطوير، الإعلام بتجلياته المقروءة والمرئية والرقمية، حركة التأليف والنشر، الإبداع بتجلياته في الأدب، والسينما، والمسرح، والموسيقى، والغناء، إضافة إلى جزء خاص عن الحصاد الثقافي السنوي في العالم العربي خلال العام ٢٠٠٧ وقد جاء اختيار هذه المقومات التي اشتمل عليها التقرير انطلاقاً من حقيقتين، أولهما أن هذه المقومات



تمثل البنية الأساسية التي لا غنى عنها لأيّة تنمية ثقافية منشودة، لاسيما أن استقراء النهوض والتقدم في العالم يكشف عن الصلة الوثيقة بين الثقافة والتنمية التي تشبه صلة السبب بالنتيجة. وثانيهما أن هذه المقومات ذات ارتباط وثيق وتأثير متبادل في ما بينها بحيث تكوّن مجتمعةً منظومة ثقافية واحدة^(٢٤).

ولمّا كان أحد الأهداف البعيدة لهذا التقرير يتمثل في إرساء قيمة المعرفة والنقد والمراجعة وحوار الذات، بوصفها قيماً لا بدّ أن ينطلق منها أيّ مشروع نهضوي عربي، فإن التقرير تناول قضية التنمية الثقافية في العالم العربي من منظور أدوات الثقافة، وليس من باب الخطاب الثقافي. إذ عالج مدى نجاعة الأدوات والأنساق والمؤسسات التي تسهم في عالمنا العربي في تنمية العقل وتربية الوجدان، ومدى حداتها أيضاً. وذلك بالاستناد إلى الشمول والتكامل في رصد واقع التنمية الثقافية في الوطن العربي وتحليله، وبخاصة مع كل ما يتضمّنه التقرير من معلومات وبيانات وأرقام تسهم من جهة في وصف الواقع الثقافي العربي وتشخيصه، وتسهم من جهة أخرى في بناء قاعدة معلومات غالباً ما يشكو الباحثون العرب والمهتمون من تشتتها أو ندرتها. ولعل من شأن هذه البيانات والمعلومات أن تفسح المجال لاحقاً للانتقال من مرحلة الوصف والتشخيص إلى مرحلة النقد والاستشراف بوصفهما الركيزة الأساسية لأي نهوض عربيّ قادم.

من أبرز ما جاء في الصحف حول التقرير، يُعدّ حالة متميّزة في ميدان العمل الثقافي حيث يضع أمامنا الأرقام الحقيقية تكشف واقعنا الثقافي ومواطن الخلل فيه حيث كشف التقرير ودون تجميل ضعف النتاج العربي من الثقافة والفكر والإبداع في شتّى مجالات الحياة^(٢٥).

الباب الرابع : العقد العربي للتنمية الثقافية



العقد العربي للتنمية الثقافية مشروع قرر وزراء الثقافة العرب تنفيذه ابتداء من العام ٢٠٠٥ لكي يكمل عشرينته عام ٢٠١٤، وذلك في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمرهم الذي انعقد بصنعاء يوم ٢٥ يوليو/ تموز ٢٠٠٥. وكان القرار بانطلاق العقد العربي للتنمية الثقافية قد اتخذته وزراء الثقافة العرب في مؤتمر انعقد بتونس في فبراير/ شباط ١٩٩٧، على أن تكون خاتمة العقد العالمي للتنمية الثقافية ١٩٩٧ منطلقاً لبداية العقد العربي وهو ما لم يحصل حينها.

١. أهداف العقد^(٢٦)

- ١- توفير إطار ملائم لمزيد من الدعم للعمل الثقافي في الوطن العربي.
- ٢- إنجاز خطة شاملة للثقافة العربية يكرّس فلسفتها ويحقق أهدافها.
- ٣- الاستفادة من تجربة العواصم الثقافية العربية وتوظيف نتائجها للإسهام في بعث مشاريع نموذجية ومؤسسات ثقافية تجسّد تكامل المشهد الثقافي القومي العربي
- ٤- مراعاة خصوصية التجارب الثقافية الوطنية
- ٥- تفعيل دور المبدع وإبراز مكانته على الساحتين العربية والدولية.
- ٦- تنويع فرص الاستثمار في المجال الثقافي وإبراز القيم الثقافية العربية المشتركة

٢. منجزات العقد

قرر العقد العربي للتنمية الثقافية الاحتفال سنوياً بمدينة عربية تكون عاصمة الثقافة العربية ضمن مشروع "العقد الثقافي الدولي" تبناه في ما بعد العقد الثقافي العربي. وستكون مدينة القدس عاصمة الثقافة العربية لعام ٢٠٠٩ على أن تتلوها الدوحة لعام ٢٠١٠ فالمنامة لعام ٢٠١١.



٣. مشروعات العقد

من أبرز مشروعات هذا العقد العمل على نشر اللغة العربية وتأكيد حضورها وإشعاعها خارج الوطن العربي وتمكينها من التأثير الفاعل والانتشار العالمي كلغة علم ومعلومات. وهنالك مشروعات يتم تنظيمها بعنوان "مشروعات العقد" تتولى الدول الأعضاء إحالتها إلى إدارة الثقافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن طريق اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، مع بيان الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع وتقديم معلومات عنه والأطراف المشاركة فيه وتاريخ ومكان الإنجاز وجهات التمويل والتقديرات المالية. وهناك أنشطة تنظمها دولة عربية بالتعاون مع دولة عربية أخرى أو مجموعة دول أو مع جمعيات ومنظمات غير حكومية وممولة بالاشتراك بين هذه الأطراف^(٢٧).

من المؤكد أن التقرير العربي للتنمية الثقافية سيشكل مادة لعدد من الندوات وورشات البحث والملتقيات الثقافية والفكرية، التي لن تضيف جديداً ولن ينتج عنها قرارات وتحولات عملية تغيّر في اتجاهاتنا المتسارعة نحو مزيد من التخلف عن ركب العالم المتقدم. فمن المؤسف أننا استمرنا الأوضاع المأسوية، وأصبحنا متعاشين مع جمود العقل، ومحاصرة الفكر الحرّ إلى درجة أن التكفير والتهجير، وصنوف الاضطهاد، التي تواجه أصحاب الفكر المستنير والإبداع. والاجتهاد الديني، تكاد تكون ظاهرة عربية بامتياز^(٢٨).

كما أن المشكلة لا تكمن فقط في أن معدل الالتحاق بالتعليم لا يتجاوز في الدول العربية ٢١,٨ بالمئة أو أن العرب لا يترجمون أكثر من ٣٣٠ كتاباً في السنة أو أن عدد الكتب المنشورة هو ٢٧٨٠٩ كتاباً وأن أستاذاً جامعياً لكل ٢٤ طالباً عربياً مقابل أستاذ جامعي لكل ٨ طلاب في اليابان... إلخ، بل إن المشكلة الكبرى هي في نوعية ما ينتجه العرب؛ ما الذي تتضمنه



الكتب المنشورة أو المترجمة على قُلَّتْها وماذا يتعلم طلابنا في الجامعات ووفق أي مناهج وهل لهذه المناهج علاقة مباشرة بالحياة العملية وهل يؤهلون فعلاً للإنتاج أم ليحصلوا على شهادة ليس لها مصداقية في العمل وسوقه التنافسية إن استعراضاً سريعاً لعينة من عشرات الكتب المنشورة أو المترجمة أو التي يقبل الناس على قراءتها وتداولها سيبين إلى أي اتجاه تسير مجتمعاتنا وماذا ينتظرنا في المستقبل غير البعيد ما دام التنوير غائباً ومغيباً ما دام الاجتهاد الديني محظوراً والفكر السياسي النقدي محاصراً في حين أن الفكر الغيبي والظلامي والخرافي والتجهيلي والتكفيري والطائفي. يصلح ويجول وهو المهيمن والسائد والمدعوم بقوة مالياً وإعلامياً (مئات الفضائيات والصحف والمجلات العربية) وسياسياً وبيروقراطياً، لقد ركز التقرير العربي الأول للتممية الثقافية على الأرقام والإحصاءات والمقارنات الكمية متجاهلاً هذه المسألة المحورية والاستراتيجية المتمثلة بالحرب الشاملة الشعواء التي تشنّ بعنف وضراوة ضد الاستنارة والتنوير والتجديد والاجتهاد في مقابل دعم هائل وغير مسبوق لنمط معين من القراءة و(العلم) والجمود الفكري والفتاوى الخطيرة، والمحاسبة على النيات وتأليب المجتمع على المفكرين الأحرار والمجتهدين المجدّدين والمبدعين في المجالات الفكرية والمجتمعية المختلفة^(٢٩)، إن الثقافة الغازية تتسم بعدائها المستحكم لأي هوية أو صورة من صور التفرد والتميز^(٣٠).

٤. تحميل الثقافة العربية المسؤولية الرئيسية

تحولت دراسة التراث والتأمل فيه ولا تزال منذ عقود إلى موضوع ثابت للبحث العربي بعد أن كان هذا التراث موضوع الاستشراق الغربي بامتياز. فهذه الثقافة التراث وما حملته واتسمت به منذ نشأتها الأولى في عصر الجاهلية أو عصر التدوين أو الحقبة العثمانية المتأخرة من عادات وتقاليدها



ومناهج تفكير هي التي تفسر، في نظرهم، اختيارات العرب في العصر الحديث وتوجهاتهم وأنماط سلوكهم وأسلوب عملهم وبالتالي إنجازاتهم، سواء ما كان منها إيجابيا أو سلبيا^(٣١).

ويوازي ارتداد الباحثين إلى التراث للكشف عن أسباب الأزمات العديدة التي تعيشها المجتمعات العربية إنكفاء عامة المجتمع في العقود القليلة الماضية على هذا التراث نفسه لمواجهة هذه الأزمات أيضا وإيجاد الحلول المفقودة لها. وكما يعكس هذا التوجه عند الباحثين الرغبة في التغطية على عجز الفكر العربي الحديث النظري والعلمي منه بشكل خاص عن مواجهة التحديات التاريخية الفعلية التي طرحت على المجتمعات العربية في العصر المعاصر وتجنب النقاش في مناهج عمله، يعكس أيضا عند عامة الناس الرغبة في الهرب من الواقع الأسود القائم والاحتفاء وراء شعارات وطقوس لا تغني عن نقد الواقع وفهمه والعمل لتغييره. وفي الحالتين يشكل هذا التركيز المستمر على التراث وسيلة للهرب الجماعي من المسؤولية، أعني مسؤولية مواجهة الفكر والعلم لنفسهما ومراجعة أخطائهما وكذلك مسؤولية المجتمع في مواجهة مشاكله والصراع مع القوى المادية والفكرية التي تعيق تقدمه في حلها والخلاص منها^(٣٢).

بيد أن من يعتقد أن من الممكن فهم الثقافة الإسلامية الجديدة من خلال اقتفاء آثار طقوس العرب القديمة فيها يخطيء كثيرا في فهم تحولات الثقافة الداخلية ومعنى التشكيلات الرمزية التي تقوم عليها الثقافة ومنطقها. وبالعكس تساعدنا النظرة الاجتماعية للثقافة أو اجتماعيات الثقافة على الذهاب إلى ما وراء المظاهر المستمرة لنكشف عن الانقطاعات الكبيرة والصغيرة التي تكرر داخل الثقافة نفسها تطور إشكال الوعي والممارسة داخل المجتمعات نفسها وتجسد في الوقت نفسه تحولاتها وتبدل اعتقاداتها وسلوكها، وبمعنى آخر تاريخيتها. وفي هذه النظرة الاجتماعية يجد الباحث



نفسه أمام ديناميات تاريخية تتجاوز أطر الدولة والسياسة وتشمل عمليات التفاعل القوية بين الداخل والخارج وبين الماضي والحاضر تظهر له عدم جدوى التثبيت على الموروث والخصوصي والمختلف فحسب. وسوف يكتشف بسرعة أن الإعاقة أو التراجع في ديناميات اكتساب المعرفة أو استبطان قيم الحداثة المتنامية لا ينجم بالضرورة عن وجود تراث ديني أو أسطوري أو عرفي لا يزول ولا يتحول داخل الثقافة وإنما، بالعكس من ذلك تماما، عن التحولات الثقافية والتجديدات التي أدخلت على الثقافة بما في ذلك على التراث عبر عمليات التأويل والتفسير والتحوير والتوليف والصهر والمخادعة. والواقع أنه لا توجد في أي مجتمع من المجتمعات ثقافة علمية أو عقلية بالمعنى الشامل للكلمة^(٣٣).

وكل ثقافة حية تجمع بالضرورة بين النظم العقلية والميتولوجية والاعتقادات الأيديولوجية. ولا يؤثر هذا الجمع على تطور النظم العلمية والتقنية ولا يحد منه. وبالمثل ينبغي التمييز بين الثقافة الشعبية التي محورها التواصل بين البشر وبناء الثقة وتكوين مناخ الألفة والتعارف المتبادل أو الهوية، والثقافة العليا التي ترد على مطالب ذات طبيعة بنائية أو إيجابية تضيف شيئا ولا تقتصر على خلق التواصل والتفاعل كالعلوم والإيديولوجيات والفلسفات العقلية. إن الأسباب التي تحول دون جعل الثقافة العربية مركزا لاكتساب المعرفة الجديدة وإنتاجها الإبداعي وتداولها لا تكمن في الثقافة العربية من حيث هي تراث ولا من حيث هي أنساق اعتقادات أو تقاليد أو أنماط سلوك وتفكير شعبية سائدة وإنما في النظام الثقافي القائم، وفيما يخصنا كدول نامية وذات توجه قومي عربي، يستند إلى محتوى حضاري كبير، سواء في حضارة وادي الرافدين أو حضارة وادي النيل ثم أكملها الدين الإسلامي ليعطيها محتوى حضاري التقت فيه ثقافات الأمم التي اختارت الإسلام، وقد جاء كل منها بموارثه إلى ساحته وصبت فيه خلاصة ما



عنده وتفاعلت جزء مع الكل مما اوجد محيط حضاري من خلال امتزاج ثقافات شعوبه^(٣٤).

٥. السمة الغالبة للثقافة العليا في البلاد العربية هي عدم النضج

عندما نتحدث عن نظام ثقافي فنحن نعني أنماط التفكير والتربية والتأهيل والإنتاج والتداول التي نشأت في حقبة زمنية معينة وتطورت بتأثير مجموعة من الخيارات الثقافية الواعية وغير الواعية التي يقوم بها فاعلون إجتماعيون، وبحسب مصالحهم الاجتماعية والسياسية، وأهمهم في دولنا الحديثة، أولئك الذين يتحكمون بمقالييد الأمور الثقافية والتربوية والموارد العامة، وهي الخيارات التي تتعلق بتعيين اتجاهات التنمية الثقافية وميادين هذه التنمية وحدودها، وربما كان أول ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المجال هو ضرورة التركيز على طبيعة الثقافة السياسية والقيم الثقافية التي توجه نشاط هذه النخب الاجتماعية الرسمية والأهلية وتفسر غياب سياسات تنمية معرفية متسقة وناجعة كما يفسر النزوع إلى غلبة النزعة الإيديولوجية وتقديم الدعاية والتعبئة السياسية على احترام حقوق الأفراد ونشر القيم الإنسانية المرتبطة بالعدالة والمساواة والحرية. ولا ينبغي أن يفهم من التركيز على ثقافة النخب الاجتماعية هنا تبرير الهرب من نقد الثقافة التقليدية أو التراث أو إلى توفير مثل هذا النقد ولكن التذكير بأن الثقافة صيرورة اجتماعية وأن الجزء الأكبر من المشاكل التي تعاني منها الثقافة العربية، مثلها مثل كافة المجتمعات الإنسانية الحديثة التي تعيش في ظروف مشابهة، هو ثمة القطيعة العميقة التي فصلتها عن التراث الماضي أي هو نتيجة تحلل وتفكك الثقافات التقليدية تحت تأثير الحداثة الزاحفة^(٣٥). وهذه الثقافة هي التي تجعل من هذه النخب، بانية الدول والمجتمعات وتعطيها دورها ووظيفتها، وإذا كان ما يؤخذ على الثقافة الشعبية العربية السائدة في الوقت الراهن تردد منظومات القيم التي تحركها بين القديم والحديث والتبدل السريع في المزاجات الفكرية



والميل إلى الانسحاب من التجربة العملية والتسليم في مصائرها للقوة العاشمة الداخلية والخارجية، نتيجة الممارسات السياسية والاجتماعية التعسفية المؤلمة التي طبعت العقود الخمس الماضية، فإن الثقافة العليا أو ثقافة النخب العربية تعاني من نقائص خطيرة بنيوية نابعة سواء من صيرورات تكوينها أو من شروط ممارسة السلطة ذاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية ونموذجها الشمولي والتسلطي السائد أو من التناقضات العميقة التي تنطوي عليها هذه الثقافة الهجينة وتفاقم التوترات الداخلية التي تمزقها خاصة في العقود الأخيرة.

ولعل السمة الغالبة على هذه الثقافة العليا الحديثة في البلاد العربية هي عدم الاكتمال أو النضج الذي يتجلى في ضعف وهشاشة النظم العقلية الحديثة من فلسفات وعلوم، سواء أتعلم ذلك بالمحتوى أو بمناهج النظر واكتساب المعرفة. فهي من جميع النواحي مثال للثقافة الحديثة الشكلية والسطحية أو المجهضة، والتي تؤسس للقطيعة شبه التامة بين الفعل والقول وغالبا ما تنزع إلى التعويض عن انعدام قدرتها على الممارسة العملية للحدث إلى المبالغة في الاستعراضات الدعائية الفارغة، إنما يحدث من إشكال مختلفة من الاقتحام متعدد الوجوه لأنماط حياتنا^(٣٦).

ومن هنا يمكن القول إن غياب سياسات ثقافية وعلمية متسقة وافتقار العملية التعليمية لأهداف واضحة وركاكة ثقافة النخبة العليا، أي ثقافة السلطة والإدارة والقيادة، وتخبط السياسات اللغوية وعدم نجاعتها وسيطرة مناخ الاستهلاك الثقافي الرمزي والتعويض على الإنتاج الثقافي والمشاركة الثقافية والعلمية في النشاطات والفعاليات العالمية، وبحث النخب الحاكمة عن المشروعية في نوع من التعبئة الايديولوجية الوطنية والقومية الرخيصة والشكلية تعوض عن الافتقار للشرعية السياسية، كل ذلك يشكل عوامل رئيسية في إعاقة نمو وتراكم المعرفة العلمية والتقنية وتعميم قيم التسلط



والاستهتار بالحقوق الفردية والجماعية وتغذية مشاعر الخوف والانكفاء على الذات والتشكيك بالعالم، وبالتالي في بناء نظم ثقافية غير متسقة وغير ناجعة.

ولا يمكن لمثل هذه النظم أن تشجع على التعلم والتجديد والبحث والمعرفة والتفكير والتأمل في القضايا المطروحة سواء أكانت علمية أم دينية أم اجتماعية أم سياسية أم عالمية إنسانية. والنتيجة، لا تستطيع الثقافة ولن تستطيع، في العالم العربي كما هو الحال في بقية بلاد العالم، أن تقدم من تلقاء نفسها الردود الايجابية والخلاقة المنتظرة على التحديات التي تواجهها اليوم جميع ثقافات العالم وبشكل خاص الثقافات الضعيفة التي لم تشارك كثيرا في بناء الحداثة الفكرية والمادية معا تحدي اكتساب المعرفة الإبداعية العلمية والتقنية والأدبية والفنية والدينية معا، وتحدي التأسيس الفكري والأخلاقي للديمقراطية، وتحدي تجاوز الخصوصية للمشاركة الفعالة في بناء الكونية أو العالمية الإنسانية الجديدة. إن مثل هذه الردود تتوقف، بالعكس، على قدرة المجتمعات والنخب التي توجهها وتقودها على الاستثمار في الثقافة وتدعيم وظيفتها وتعزيز مكانتها الاجتماعية.

وبقدر ما تكون التنمية ذات رؤية إنسانية أو متمحورة حول الإنسان وطامحة إلى تعزيز مكانة الفرد وحياته وقدراته الإبداعية يكون تكون الحاجة أكبر لزيادة الاستثمار في الثقافة وتحويل التنمية نفسها إلى تنمية ثقافية. وبالعكس، بقدر ما تنتكر التنمية للإنسان وتركز هدفها على تحقيق الربح التجاري أو بناء القوة العسكرية والتفوق فيها تزول الأهمية النسبية للثقافة ويقل الاهتمام بها ومن ورائها بقيم العقل والحرية والسلام^(٣٧).

الاستنتاجات

لقد وصف بعض الخبراء والكتّاب بأنّ الواقع العربي في هذا المجال مفزع وخطير وكارثي وكأنّ أوضاع الأمة في الجوانب الأساسية الأخرى، كالأمن



القومي والتضامن، والغذاء والفقر والبطالة والصحة، وحقوق الإنسان... إلخ، أفضل حالاً، وأقرب إلى تطلعاتنا الإنسانية والحضارية والعصرية المؤكّد أنّ كبار المسؤولين في الأمة وصانعي القرارات السيادية في أقطارنا العربية المختلفة وشريحة من الأكاديميين والخبراء والمحلّين والباحثين المهتمين يعرفون هذه الأرقام جيداً، بل يعلمون معطيات واقعية وعيانية أكثر دقة وخطورة و(كارثية)، ليس اليوم فقط، وإنما منذ عشرات السنين، ومع ذلك فإن التراجع مستمر في النوعية والجودة في المجالات الحضارية كافة، لكن يجب القول بالمقابل إن كتلتنا البشرية تتزايد بوتيرة عالية، إذ يتضاعف سكان الوطن العربي مرة كل حوالي خمسة وعشرين عاماً، وتتزايد بالموازاة أعداد الأميين والعاطلين عن العمل، والشباب التائهين، المنخرطين في الجماعات الناقمة المتطرفة، أو اللاهثين خلف سراب الأوهام والهجرة، والجنس والمخدرات، ودهاليز الضياع الكثيرة المتنامية، ومنها فضائيات الشعوذة والخرافة والدجل، والطائفية المقيتة، أثارت الأرقام والمؤشرات الإحصائية، التي أوردها (التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية) تعليقات وتحليلات واسعة، صبّت في منحى المقارنات مع المعطيات المتداولة مع الدول المتقدمة علمياً وثقافياً وتقنياً، والاستنتاج بأننا اليوم أمة متخلفة في ميدان العلم والثقافة والاختراعات وعدد العلماء والمتعلمين.

التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

١. يجب العمل بدأب وبشكل مستمر على خلق كوادر ثقافية قادرة على حمل رسالة التنمية الثقافية والوصول ببرامجها إلى أقصى درجات



التحقق، فكم من برنامج طموح أفسده الموظفون الذين يعملون في حقل الثقافة، بتفكيرهم الروتيني والمتخلف، إن الكوادر المؤهلة بحكم انتمائها لجموع الشعب، وإيمانها العميق بحق الشعوب في المعرفة والثقافة المستتيرة هي الأجدر بتولي المناصب القيادية في العمل الثقافي تحقيقاً لفلسفة التنمية في نشر الوعي الفكري والثقافي والسياسي بين جموع الجماهير العربية العريضة على امتداد الوطن العربي.

٢. ضرورة مراجعة الدور المنوط بأجهزة الإعلام وأدائها، بحيث يصبح فارقاً في تبنيه لسياسات وخطاب تنويري، يتميز بالجرأة في الطرح والنقاش ويقوم بدوره التثقيفي والفكري بين جماهير الشعب الذي تقف الأمية بوجوهها الثلاثة: الأبجدية والثقافية والتكنولوجية عقبة كئود أمام أي خطة للتنمية الثقافية.

Cultural development in the Arab World (Cultural development and the Arab political system)

Dr. Rawaa Zeki Younis yihyia ALtauvel



Assistant Profesor

Abstract

To the extent that development of human vision or centered on the rights and aspiring to strengthen the position of the individual, freedom and creative abilities have to be a greater need to increase investment in culture and transfer of development itself to the cultural development. And vice versa, as far as deny development of man and focus on its profit-making business or build military might and superiority which eliminated the relative importance of culture and less interest in them and behind the values of reason and freedom and peace.

الهوامش والمصادر

- (١) للمزيد انظر: محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، سلسلة الثقافة القومية، قضايا الفكر العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ١١١.
- (٢) حواس محمود، التتمية الثقافية في العالم العربي، منتدى جريدة شروق الاعلامي الادبي، سوريا، ٢٠٠٦/٥/٢١.
- (٣) Pye and Verba : Political Culture and Political Development .
- (٤) Lewis Memford , Technics nd Civilization , New york , ١٩٦٩ , P ٥٢ .
- (٥) د.أحمد مرسي المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٧ .
- (٦) تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الثقافة قد عني منذ البداية الخلق والإبداع في مجال زراعة الأرض وتشجيرها، وبهذا المعنى يذكر "لويس دوللو" أن المعنى الاقتصادي لمفهوم الثقافة الأول هو معنى تنموي لأن الثقافة كانت تعني زراعة الأرض وغرس النباتات والأشجار والخضار، ويرى أن أنماط التنمية تقتض أنماطاً ثقافية محددة بحدود الشكل التاريخي للأنماط الأولى وممهورة بخاتم هويتها التاريخية.
- (٧) Hans Singer , Scieuce and Technology for poor Countries, in Gerald M.Meier ced , Leading issues in Economics Development Cerford , ١٩٧٦ , P ٣٩٥.
- (٨) د. هدى النعيمي، النهضة العربية والتتمية الثقافية، ورقة قدمت إلى ندوة: مشروع النهضة العربية للقرن الحادي والعشرين، دمشق وزارة التعليم العالي ٢٠٠٢ ضمن كتاب صادر ٢٠٠٥ ص ٢٤٧.
- (٩) للمزيد انظر: أ. موسى الزعبي، البعد الثقافي للتممية، صحيفة الأسبوع الأدبي ٢٠/٤/٢٠٠٤، ص ٧.



- ب. د. فيصل سعد، التنمية مقولة ثقافية أيضا، ملحق الثورة الثقافي ٢٨/٧/٢٠٠٢، ص ١٣ .
- ج. ساسي سفيان - علاقة الثقافة بالتنمية - موقع الحوار المتمدن الإلكتروني عدد ٩٨٦ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٤ .
- د. علي القيم - الثقافة مشروع دائم النمو - مجلة المعرفة عدد آب ٢٠٠٥ ص ١٣ .
- (١٠) د. حميد حمد السعدون، العولمة والهوية الثقافية القومية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٤، ص ٩ .
- (١١) وفي محاولة للإجابة عن سؤال ثقافة التنمية من أين نبدأ حمل المشاركون في الجلسة التي حملت ذات العنوان أفكارا حول التنمية، والتي شارك فيها الدكتور أحمد كمال أبو المجد نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والسيد ياسين الكاتب والمفكر المعروف، والدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري، وهاشم علي صالح الكاتب والمترجم السوري، وشارك في إدارتها المفكر المغربي علي أسليل .
- (١٢) خالد محمد علي، الاتكالية عائق التنمية الثقافية العربية، إسلام أون لاين نت، نوفمبر، ٢٠٠٨، ص ٢ .
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٥ .
- (١٤) يحيى الجياوي، الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة، الرباط، ٢١/١٢/٢٠٠٦ .
- (١٥) محمد سعيد طالب، الثقافة والتنمية المستقلة في عالم العولمة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦ .
- (١٦) للمزيد انظر : د. رواء زكي يونس الطويل، ثورة المعلوماتية بين النهوض والتبعية، مجلة آداب الرافدين، ٤٤، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٦، ص ١٤٢٠ - ١٤٣٥ .
- (١٧) يحيى الجياوي، مصدر سابق، ص ٣ .
- (١٨) فتدخل في علاقات صراعية تكاملية، تؤسس لنظام عالمي حديث ومنظومة من القوانين والأفكار والآليات والمؤسسات على المستوى الدولي والقومي والمحلي، مشكلة نظاما عالميا تتوزع فيه القوى، بتناسب الفاعليات وقسمة العمل الدولية، الطرفي/الداخلي الحديث، والخارجي التابع .
- (١٩) د. رواء زكي يونس الطويل، السبيل لتعزيز الوحدة الوطنية ارساء قواعد السلوك التكنولوجي، مخاطر الاختراق العلمي والثقافي، المؤتمر السنوي لمركز صلاح الدين الايوبي بالتعاون مع بيت الحكمة، العراق، ٢٠٠٧ .
- (٢٠) محمد سعيد طالب، مصدر سابق، ص ٥ .
- (٢١) يحيى الجياوي، مصدر سابق، ص ٦ .
- (٢٢) هيثم ابو زيد، اطلاق التقرير العربي الاول للتنمية الثقافية من القاهرة، ١٥/١/٢٠٠٨ .
- (٢٣) الجزيرة نت، اطلاق التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية .
- (٢٤) للمزيد انظر : د. رواء زكي يونس الطويل، مستقبل المعلوماتية والتنمية للدول النامية في الالفية الثالثة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ .
- (٢٥) الشاعر والناقد بشير عباد، جريدة الوطن / ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨ .
- (٢٦) هيئة الفجيرة للثقافة والإعلام، الفجيرة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨ .
- (٢٧) هيئة الفجيرة، مصدر سابق .



- (٢٨) د. خلف الجراد، المسكوت عنه في التقرير العربي للتمتية الثقافية، مجلة الثورة، يومية سياسية، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، ٢٤/١١/٢٠٠٨.
- (٢٩) الجراد، مصدر سابق، ص ٢.
- (٣٠) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي ٢٢٨، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٧٣.
- (٣١) جرت العادة في الكثير من البحوث العربية والأجنبية على تحميل الثقافة العربية، التي تبدو ثقافة ثابتة دينية ولا تاريخية، المسؤولية الرئيسية في ما أصاب ويصيب المجتمعات العربية من تراجع وتقهقر في ميادين التنمية البشرية المادية والتقنية والعلمية.
- (٣٢) لا ينبغي تجاهل الأثر الكبير الذي تمارسه نظم الاعتقاد والتفكير والسلوك الموروثة على حياة المجتمعات واختياراتها. لكن لا ينبغي بالمقابل أن نعتقد أن هذه النظم المؤثرة هي نظم ثابتة وناجزة يرثها الأحفاد عن الأجداد وليس لهم خيار سوى الخضوع لما تنتصف به. فبالرغم من مظاهر الثبات الشكلية تتمتع الثقافة بقدرة هائلة على التحول الداخلي وتحوير معاني الأشياء والتلاعب بالرموز تجعل من المستحيل فهم شيء مما يجري إذا توقفنا عند المظاهر الشكلية.
- (٣٣) فالعرب الذين كانوا يحجون إلى البيت الحرام قبل الإسلام حيث يجمعون ألتهتهم الوثنية ليسوا هم العرب الذين جعلوا من الكعبة نفسها بعد تطهيرها من الأوثان قبلتهم الدينية. بالتأكيد هناك معنى لهذه الاستمرارية في أشكال العبادة الدينية عند العرب وغيرهم من الشعوب.
- (٣٤) محمد حسن هيك، عام من الأزمات، ط ١، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مايو ٢٠٠١، ص ٣٢.
- (٣٥) وهذا يعني أن المبادرة في إعادة بناء الثقافة ذاتها مثلها مثل إعادة بناء الدولة والنظم السياسية والاقتصادية تعود اليوم إلى النخب الاجتماعية النشيطة والفاعلة، وأن تأسيس قواعد العمل وأساليب الإدارة والقيادة والتنظيم والتدريب والإعداد والتكوين يتوقف في المجتمعات كافة، وإلى حد كبير، على نوعية الثقافة العليا وعلى المفاهيم والمعارف ومنظومات القيم التي تستند إليها هذه النخب.
- (٣٦) بول هيرست وجراهام طوميسون، ما العولمة، ترجمة د. فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، الكويت، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٣٩٥.
- (٣٧) وهذا يعني أن الثقافة ليست هي التي تفسر تراجع الوعي الانساني في العالم العربي ولكن إهمال هذه الثقافة وضعف الاستثمار فيها، وأنه لا يمكن لأي ثقافة أن تساهم في التنمية الانسانية وتطوير قيم السلام والحرية ما لم تتمتع هي نفسها بفرص تنميتها الخاصة. فلا حداثة ثقافية من دون تحديث الثقافة.